

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 519 @ وَيَأْخُذُ قِيمَتَهُ يَوْمَ الْخُصُومَةِ (الْأَنْقِرُوي) . وَإِلَيْكَ
بَعْضُ الْمَسَائِلِ السَّتِي تَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ : أَوَّلًا : لَيْسَ
لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَقْلَعَ الْبِلَاطَ الَّذِي بَلَّطَ بِهِ الْمَأْجُورُ أَوْ
الْأَوْفَالِ وَالْأَبْوَابَ السَّتِي وَضَعَهَا إِذَا كَانَ الْقْلَعُ مُضِرًّا
بِالْمَأْجُورِ . ثَانِيًا : إِذَا قَالَ أَحَدٌ عِنْدَ إِجَارِهِ حَانُوتًا لَهُ مِنْ
آخِرِ : ابْنِ مَا شِئْتُ فِيهَا فَلَا يُخْرِجُكَ مِنْهَا ، أَيْ إِنْهُ إِذَا
بَنَى الْمُسْتَأْجِرُ بِنَاءً فِي الْحَانُوتِ بَعْدَ أَنْ أُذِنَ الْآجِرُ لَهُ
بِالْبِنَاءِ وَأَخْرَجَهُ الْآجِرُ عِنْدَ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ فَلَيْسَ
لَهُ أَخْذُ مَا أَنْفَقَ عَلَى الْبِنَاءِ مِنَ الْمَصْرُوفَاتِ بَلْ لَهُ ثَمَنُ
الْأَشْيَاءِ مَقْلُوعَةً (فَتَاوَى أَبِي السَّعُودِ) . ثَالِثًا : إِذَا وَضَعَ
أَحَدٌ لِلرَّحَى السَّتِي اسْتَأْجَرَهَا حَجَرًا مَعَ سَائِرِ لَوَازِمِهِ لِنَفْسِهِ
وَأَنْفَقَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ يُنْظَرُ فَلَاذَا وَضَعَهُ بِأَمْرِ الْآجِرِ رَجَعَ
عَلَيْهِ بِهِ وَلَوْ لَمْ يُشْتَرَطِ الرَّجُوعُ أَمَّا إِذَا عَمِلَ لِنَفْسِهِ
بِدُونِ أَمْرِ فَمَا كَانَ لَيْسَ بِمُسَمَّرٍ وَقَدْ وَضَعَ عَلَى أَنْ يَقْلَعَ
فَلِلْمُسْتَأْجِرِ رَفْعُهُ وَمَا كَانَ مُسَمَّرًا وَقْلَعُهُ مُضِرٌّ بِالْبِنَاءِ
فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ سَمَّا لَهُ كَمَا جَاءَ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ
السَّالِفَةِ أَنْ يَأْخُذَ قِيمَتَهُ مَقْلُوعًا يَوْمَ الْخُصُومَةِ . (
الْأَنْقِرُوي ، التَّنْقِيحُ) . كَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ حَمَّامًا مِنْ
اِثْنَيْنِ وَعَمَّرَهُ بِأَمْرِ أَحَدِهِمَا أَخَذَ مَا صَرَفَهُ مِنَ الْآجِرِ الَّذِي
أَمَرَهُ وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ الثَّانِي (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 1311)
مَا لَمْ يَكُنْ أَمَرَ ذَلِكَ الرَّجُلُ بِالتَّعْمِيرِ أَيْضًا أَوْ أُذِنَ
الْقَاضِي بِهِ (اُنْظُرْ الْمَوَادَّ 1309 وَ 1313 وَ 1508) (الْهِنْدِيَّةُ فِي
الْبَابِ الثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ) . وَإِذَا اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ رَحَى ثُمَّ
آجَرَهَا مِنْ آخِرِ وَأُذِنَ لَهُ بِتَّعْمِيرِهَا وَرَمَّهَا يُنْظَرُ فَلَاذَا كَانَ
الْمُسْتَأْجِرُ الثَّانِي يَعْلَمُ بِأَنْ آجَرَهُ مُسْتَأْجِرٌ فَلَيْسَ لَهُ مَا
أَنْفَقَ لِأَنْ الْأَمْرَ بِالتَّصَرُّفِ فِي مَالِ الْغَيْرِ بِاطِلُ كَمَا جَاءَ فِي
الْمَادَّةِ (95) أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ بِأَنْهُ مُسْتَأْجِرٌ بَلْ

طَنْ - أَنْزَهُ صَاحِبُ الْمَالِ رَجَعَ بِمَا صَرَفَ (اُنْظُرُ الْمَادَّةَ 658)
 الْبِزْ- اَزِيَّةُ وَالتَّنْقِيحُ) . صَرِيبةُ الْمَأْجُورِ : صَرِيبةُ الْمَأْجُورِ
 عَلَى الْآجِرِ . فَعَلِيَّةُ إِذَا أُخِذَتْ صَرِيبةُ الْمَأْجُورِ الْأَمِيرِيَّةُ مِنْ
 الْمُسْتَأْجِرِ وَكَانَ إعْطَاؤُهُ إِسَاحًا بِأَمْرِ الْآجِرِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ
 عَلَيْهِ بِهَا . وَكَذَلِكَ تُعْطَى صَرِيبةُ الْوَقْفِ الَّذِي عَلَيْهِ عَشْرُ
 مِنْ حَاصِلَاتِهِ وَلَا يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرُ إعْطَاؤُهُ . كَذَلِكَ إِذَا أُخِذَ
 مِنَ الْمَزَارِعِ صَرِيبةُ الْأَرْضِي وَكَانَ إعْطَاؤُهُ إِسَاحًا بِأَمْرِ
 الْآجِرِ فَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ (اُنْظُرُ الْمَادَّةَ 1506) وَكَذَلِكَ إِذَا
 أُخِذَتْ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ بِدُونِ أَمْرِ الْآجِرِ فَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَى
 الْآجِرِ أَيْضًا كَمَا هُوَ طَاهِرٌ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْفِقْهِيَّةِ (رَدُّ
 الْمُحْتَارِ وَالتَّنْقِيحُ) . - * * * * * - (الْمَادَّةُ 530) التَّعْمِيرَاتُ
 السَّتِي أَنْشَأَهَا الْمُسْتَأْجِرُ بِالْذَنْ الْآجِرِ إِنْ كَانَتْ عَائِدَةً
 لِإِصْلَاحِ الْمَأْجُورِ وَصَيَانَتِهِ عَنْ تَطَرُّقِ الْخِلَالِ كَتَنْظِيمِ الْكَرْمِ (أَيْ
 الْقِرْمِيدِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْآجِرِ يُوضَعُ عَلَى السُّطُوحِ لِحِفْظِهِ
 مِنَ الْمَطَرِ) فَالْمُسْتَأْجِرُ يَأْخُذُ مَصْرُوفَاتِ هَذِهِ التَّعْمِيرَاتِ
 مِنَ الْآجِرِ وَإِنْ لَمْ يَجِرْ بَيْنَهُمَا شَرْطُ عَلَى أَخْذِهِ وَإِنْ كَانَتْ
 عَائِدَةً لِمَنْزَاوِعِ الْمُسْتَأْجِرِ فَقَطْ كَتَّعْمِيرِ الْمَطَابِخِ فَلَيْسَ
 لِلْمُسْتَأْجِرِ أَخْذُ مَصْرُوفَاتِهَا مَا لَمْ يُذَكَّرْ شَرْطُ أَخْذِهَا
 بَيْنَهُمَا , أَيْ أَنْ التَّعْمِيرَاتِ السَّتِي يُنْشِئُهَا الْمُسْتَأْجِرُ
 بِالْذَنْ الْآجِرِ الَّذِي يَكُونُ هُوَ الْمَالِكُ إِنْ كَانَتْ عَائِدَةً لِإِصْلَاحِ